في الاتجاه السليم لدفع احتمالات السلام في الشرق الاوسط الى امام (**المصدر نفسه**).

امّا زعيما الليكود، رئيس الحكومة، اسحق شامير، ووزير الخارجية، موشي ارنس، فقد انطلق موقفاهما من الاقرار بعدم امكانية التعارض مع الرأي الاميركي في الرد المصري. فما دامت الادارة الاميركية ترى انه ردّ ايجابي، فان الحكومة الاسرائيلية لا تستطيع القول انه غير كافٍ، ولا المطالبة باستيضاحات حوله. وجاء من مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية، ومكتب وزير الخارجية الاسرائيلية، انه ينبغي اجراء مشاورات حول صيغة الرد المصري قبل تقديم الردّ الاسرائيلي. واضاف المصدر، ان تفاصيل الردّ سوف تدرس خلال الايام القليلة المقبلة، لكي يصبح بالامكان ملاءمته مع قرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر. فاذا كان، حقاً، ايجابياً يصبح بالامكان الاستمرار في المسار دون اجراء عملية اقتراع جديدة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٩/١٢/٧).

كذلك عقّب مصدر سياسي اسرائيلي، رفيع المستوى، على الرد المصري بأن هذا الرد يشكل، عملياً، ردّ م.ت.ف. على المشروع الاميركي بمظهر معتدل ومرن نوعاً ما. وعلى ما يبدو جاء بضغط من جانب الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي ومصر.

لقد جاء الرد المصري ـ الفلسطيني مبنيّاً على عنصرين، تماماً على غرار الرد الاسرائيلي. في بدايته، تعلن مصر موافقتها، من حيث المبدأ، على نقاط بيكر الخمس، مع ملحق يفصّل وجهة النظر الفلسطينية التي قدّمت الى مصر. ولم يعرف، بعد، عدد «الافتراضات»، او «التحفظات» المفصّلة الملحقة بالرد. غير ان ما هو معروف انها تتطرّق الى طلب م.ت.ف. بشأن تشكيل الوفد الفلسطيني، والسماح للوفد بطرح اي موضوع خلال الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، وفقاً لما يرتأيه، اضافة الى موضوع الانتخابات في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٩/١٢/٧).

من جهة أخرى، ذكرت صحيفة «الاتحاد» الحيفاوية، بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، ان م.ت.ف. الحقت بالرد المصري اربعة شروط ـ مبادىء في ردها الايجابي على الصغية الاساسية لنقاط بيكر الخمس، الذي ابلغ الى الولايات المتحدة الاميركية.

وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/٨، عقد الطاقم الرباعي الاسرائيلي الذي يضم كلاً من رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، والقائم بأعماله وزير المالية، بيرس، ووزير الخارجية، ارنس، ووزير الدفاع، رابين، اجتماعاً، قرّروا خلاله الموافقة على ايفاد وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، في مطلع العام المقبل الى واشنطن للمشاركة في اللقاء الثلاثي لوزراء خارجيات الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل للبحث في موضوع اجراء الحوار الاسرائيلي ـ الفلسطيني، بهدف اجراء انتخابات في المناطق المحتلة. كما قرر الطاقم ارسال فريق عمل الى واشنطن، من اجل التحضير لعقد اللقاء كما تقترح خطة بيكر (**معاريف**، ١٩٨٩/١٢/١٠). لكن، في وقت لاحق، قرّر الطاقم ايفاد سكرتير الحكومة الاسرائيلية، الياكيم روبنشتاين، الى الولايات المتحدة، للتباحث مع المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية بشأن الضمانات التي تطالب بها اسرائيل، كشرط لقبولها نقاط بيكر الخمس (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/١١).

وفي هذا السياق، علّقت صحيفة «معاريف» (١٩٨٩/١٢/١٠) على موافقة الطاقم الوزاري الاسرائيلي الرباعي بشأن ايفاد وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، الى اللقاء الثلاثي، فكتبت: «لقد نجحت الولايات المتحدة الاميركية، عبر دبلوماسيتها الملتوية، وغير العادية تماماً، في تأجيل، وربما في عدم حدوث نهاية مسيرة السلام التي بدأت مع مبادرة السلام الاسرائيلية. امّا حقيقة عدم نقل الولايات المتحدة الى مصر الاشتراطات التي ارفقت بقرار الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغر، الايجابي تجاه نقاط بيكر الخمس المعدّلة، ليست كافية لامتناعها عن نقل ملحقات الرد المصري الايجابي الى اسرائيل... لأن اسرائيل نشرت اشتراطاتها، بينما ابقت مصر اشتراطاتها طي الكتمان. وليس بالامكان عدم الشك في ان المطلوب من اسرائيل، الآن، هو شراء سمك في البحر، وبأنها تذهب الى لقاء وزراء الخارجيات الثلاثي وهي معصوبة العينين... لقد اصبحت المشكلة، الآن، في ملعب وزير الخارجية الاسرائيلية، ارنس، الذي ينبغي عليه الذهاب